التغير والأمن الاجتماعي

أ. د. معن خليل العمر*

كل شيء في الحياة الاجتماعية يتغير بدءاً بالإنسان ومروراً بأسرته وأصدقائه ونمط عيشه وانساق بناء مجتمعه وانتهاء بثقافته المجتمعية (المادية والمعنوية) لكن هذه الأشياء لا تتغير بوقت واحد ولا تتأثر بمؤثر منفرد، بل بأوقات مختلفة ومؤثرات متباينة ومتفاعلة وهذه هي سنة الحياة على الرغم من معوقات تغيرها، حيث انها سائرة في التغير تريد أن تحيى وتعيش وتتقدم وتتطور.

وعلم الاجتماع منذ بداية نشوئه اهتم بهذه السنّة في دراسته للمجتمع ومازال متعلقاً بها، ولما كان هذا العلم متضمناً مدارس واتجاهات متباينة من دراسته للمجتمع وما يدور فيه من تحولات وتغيرات وتطورات بدءاً بالمجتمع الإنساني العام وانتهاء بسلوك الفرد فإنه قام بدراستها في عدة زوايا لم تكن في وقت واحد بل حسب تطوره كعلم وطبقاً للمؤثرات التي أثرت فيه مثل العلوم الصرفة في بداية نشوئه، والعقائد السياسية التي أفرزتها الثورات الأوربية والأمريكية والثورة الصناعية وتطور الفكر الاجتماعي وآلياته المنهجية وتفاقم المشكلات الحضرية في المجتمعات المتمدنة، ثم تأثره بالتطورات الثقافية آخرها تأثره بثورة الاتصالات الحديثة والعولمة التي بلورت تغيرات ثقافية وعلاقات جديدة بين الأفراد بغض النظر عن مواقعهم الجغرافية أعراقهم العنصرية أو ثقافاتهم الفرعية أو دياناتهم.

إزاء كل ذلك برزت مدارات مختلفة ومديات متباينة في رؤى علم الاجتماع لدراسة التغيرات الدائرة فيها سميناها بالفضاءات الاجتماعية عنينا بها الأفق المرئي (اتساع الرؤية) الذي يستخدمه علماء الاجتماع في ملاحظاتهم للأحداث الاجتماعية المتغيرة ضمن نطاق هذا الأفق. فهناك أفق آخذ بالفضاء الشمولي (المجتمع الإنساني) في بداية نشوئه ثم ظهر الفضاء الثقافي بعدها الفضاء الرسمي كمدى متوسط مثل المؤسسات الحكومية والشركات والتنظيمات الكبرى، ووجد الفضاء المحدود الأفق المتضمن التغير المخطط والمقصود الذي يدور بين فردين أو جماعة اجتماعية صغيرة.. هذا ما عنينا به في فضاءات علم الاجتماع بالتغير. فلا غرو إذن من عدم وجود فضاءات متشابهة أو فضاء واحد لعلم الاجتماع في دراسته للتغيرات الاجتماعية ولم تكن في نفس الوقت ـ هذه الفضاءات ـ متكاملة أو متناسقة أو متشكلة بشكل منسجم بيد أنها على الرغم من اختلافها فإنها تؤثر على طريقة دور فعله نحو التغير وحتى نحو ذواتنا كبشر، في هذا الخصوص أفادنا ايرون ساندرز عندما قدم خمسة سبل للتغيرات الاجتماعية في زاوية علم الاجتماع وقد وظفناها للفضاءات التي حددناها آنفاً وهي:

١ ـ الفضاء الشامل: الذي ينطوي على الرؤية الواسعة للأمور التي تتغير وتؤثر على الإنسان في الآن معاً، مثل نظرية هربرت سبنسر التطورية وبيترم سروكن في تحليله للمثالية والإدراك الثقافي وأرنولد توينبي في نظريته في التحدي والاستجابة.

استخدمت هذه النظريات تاريخ البشرية في دراسة التغيرات العامة للمجتمع الإنساني، وهي بهذه الرؤية تمثل فضاء واسعاً وشاملاً يطل على تاريخ البشرية وما تضمن من أحداث متغيرات أثرت على حياة الإنسان فضلاً عن تعاملهم مع المدنيات والمجتمعات الإنسانية ككل على أنها أنساق حضارية اجتماعية ممنهجة بالمقارنات كقاعدة أساسية منذ بدء الخليقة ولغاية القرن العشرين مستخدمة وحدات اجتماعية للمقارنة بين الحقب التاريخية مثل القيادة وأشكال الفنون والمناشط الدينية بيد أن هذه النظريات لم تهتم بالتغيرات الجزئية في المجتمعات المحلية والإقليمية لكنها قدمت الخطوط العريضة والعامة للتغير مثل التغير من النظام الإقطاعي إلى الصناعي وكشف دوافع العمل في مواقعه.

٢ ـ الفضاء الثقافي: يفضي هذا الفضاء عن مدار يختلف عن الفضاء الأول في مضمونه لا في سعته، مثل اهتمامه بموضوع التثاقف acculturation الذي تناوله علماء الإنسان أكثر من الاجتماع، درسوا فيه التغيرات الثقافية أكثر من الاجتماعية مؤكدين على الجذور الثقافية لكل تغير اجتماعي لا بل حتى أرجعوا النسق القرابي والصفات الذهنية مثل المعتقدات والقيم إلى الصفات الثقافية وأطنبوا في تفاسيرهم للتغيرات الثقافية وتوسعوا في ذيوعها وكيفية انتشارها عبر الاستعارات الثقافية وكيف تمس جزءاً من الثقافات الأخرى، إنه فضاء يعكس تغيرات تحصل فيما ينتجه ويبتكره ويخترعه الإنسان وليس ما يسلكه ويقوم به لذا فهو فضاء مختلف عن الشامل في هذا المنطلق.

٣ـ الفضاء التقني: يرتبط هذا الفضاء نوعاً ما بالفضاء الثقافي إذ يحصل داخل هذا الفضاء تطورات في الآلات والتقنية، فضلاً عن اختيار تأثيرات هذه التطورات على السلوك الاجتماعي، فمثلاً قام عالم الإنسان الأمريكي (لسلي وايت) بربط الإنجازات الاجتماعية التي يقوم بها الإنسان باكتشافاته للأشكال الجديدة للطاقة، واهتم فريد كوتريل بشيء مشابه لما اهتم به وايت وكذا الحال مع وليام أوكبرن الذي بلور نظرية التخلف الثقافي بعدما ظهرت اهتمامات جديدة بموضوع الأتمتة Automation التي خلقت ثورة ثقافية

في حياة العمل، علماً بأن التطورات الثقافية تسبق دائماً التكيف الاجتماعي لكن مع ذلك فإننا لا نستطيع القول بأن التغير التقني مساو للتغير الاجتماعي على الرغم من وجود علاقة مباشرة بينهما.

٤ ـ الفضاء النسقي الذي يغطي التنظيمات الرسمية والجماعات والحكومية والمؤسسات المضوية تحت الأنساق الرسمية وما يجري فيها من تغيرات تؤثر على فعالياته ومناشطه مثل الاتصالات وتغير في مواقع النفوذ والحراك الاجتماعي وسواها.

٥ ـ فضاء التغير المختار (أو المخطط) : لقد حصل تطور في العلوم الاجتماعية في الغرب لدرجة أنها باتت تدرس مواضيع ذات اختصاصات دقيقة مثل التصنيع والتحضير والتمركز السياسي الأمر الذي دفع بالاختصاصيين والديمغرافيين (أصحاب الدراسات السكانية) وعلماء السياسة أن ينظموا إلى الآخرين في دراسة التغيرات الاجتماعية وحتى علماء الإحصاء انضووا تحت لواء هذه الجماعة فجمعوا البيانات والإحصاءات التي تحدد دلائل التغيرات الاجتماعية في المجالات الصناعية والسكانية والاستهلاكية والإنتاجية ودراسة العلاقة الإنتاجية قبل التصنيع وبعده وعلاقة الحكومة بالبيروقراطية والعلاقات الإنسانية والتطور الديواني (البيروقراطية) والتعليم والقادة التربويين وعلاقة كل ذلك بقوى الإنتاج ونوع المهارات العمالية الجديدة إذ ظهرت شبكة من العلاقات البيروقراطية الجديدة الأمر الذي دعى إلى ظهور قادة تربويين جدد وعلاقات إدارية جديدة وعلاقات جديدة أيضاً بين الموظفين والمراجعين أي برزت علاقات جديدة بين العمال والموظفين فضلاً عن ظهور عن ظهور معايير جديدة خاصة بالعمل وكيفية التعامل مع الناس في ظل التحضر والتصنيع وظهرت أيضاً تحديات جديدة للقيم القديمة وتبلورت أدوار اجتماعية جديدة وكذا الحال مع المواقع الاجتماعية مثل العمال المهرة وفنيين مهرة لم يكونوا موجودين سابقاً (قبل التحضير والتصنيع) يمكن النظر إليها على أنها تغير في نمط العلائق الاجتماعية التي أثرت بدورها على طريقة العبث في المدينة مما وسع حجم المدنية فزادت أهميتها وتقطعت علاقات أبناء المدن عن أبناء المدن عن أبناء الريف مازادت الهجرة من الريف إلى المدن وتأسست علائق جديدة عندهم لترتبط مع مواقع اجتماعية جديدة ظهرت في حياة المدينة فتمدنوا بعدما كانوا فلاحين وتقبلوا القيم الحضرية التي أثرت على رؤاهم للتدرج الاجتماعي الجديد الذي انخرطوا فيه وتركوا الأدوار والمواقع القديمة وتعلموا الأدوار والمواقع الجديدة.

لكن على الرغم من إيجابيات التغير ومعطياتها المادية إلاّ أنها عصفت بالمعايير الاجتماعية السائدة، فبدلت قسماً منها وعملت اختلالاً نفسياً عند الفرد وارتجاجاً في روابطه الإنسانية والوجدانية فتبلر الاضطراب وعدم السكينة في حياة الفرد الشخصية والأسرية وحتى الاجتماعية.

ليس هذا فحسب بل أثرت على بنية الأسرة إذ صغر حجمها وتبدلت تنشئتها في تربية أبنائها من الأم إلى المربية أودور الحضانة وبات الأب بعيداً عن جو أسرته بسبب انشغاله في العمل طيلة ساعات النهار وهذا بدوره أدى إلى زوال بعض القيم الأخلاقية.

ومن نافلة القول ان الوسائل الإعلامية المرئية والمقروءة والمسموعة أسهمت في زوال هذه القيم فحلت محلها معايير لم تكن نابعة من بيئتها المحلية بل الخارجية حصل تطعيم قيمي هجين داخل الأسرة والمجتمع المحلي على السواء وكل ذلك جعل تربية الفرد وتنمية المجتمع تسير حسب اتجاه تيارات التغير التي أبعدت أفراد المجتمع عن التعرف على تراثه الحضاري والثقافي الذي هو الوعاء الحاضن لشخصية الفرد في حياته اليومية. فأضحت الأسرة بعد خضوعها لمؤثرات التغير غير قادرة على توفير التوازن العاطفي لأفرادها وعاجزة في تحقيق الروابط المتناسبة بين أبنائها، وأمسى الفرد فيها مفتقراً إلى الطمأنينة والراحة التي هي إحدى الوظائف الحيوية والمهمة لأن فردها فقد الملجأ الذي يطمئن إليه عندما يريد أن يعبر عن همومه وشجونه ومشاكله الأمر الذي أدى إلى أن يلتجئ للعيادات النفسية والعصبية.

هذا ولا بد لي أن أشير في هذا المقام إلى المنظور الإسلامي للأسرة الذي عنى بها المودة والرحمة والتعايش الآمن إذ قال سبحانه وتعالى ﴿ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجاً لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة إن في ذلك لايات لقوم يتفكرون﴾ (سورة الروم، الآية ٢١) فضلاً عن ذلك فإن هناك ثمة مقولة اجتماعية مفادها أن الإنسان حيوان اجتماعي بيد أن التغيرات التقنية أبعدت الصفات الاجتماعية عن هذا الإنسان وقربته من الصفات الحيوانية المتسمة بالأنانية والتفرد والخروج على النواميس الاجتماعية.

وفي ضوء هذا البعد الاجتماعي نجد معدلات الجرائم عالية في المدن الحضرية ونسبة عالية من الطلاق وتفاقم حالة التفكك الأسري لأنها (أي المدن المتحضرة) خضعت لتيارات التغير فعصفت بفردها وأسرتها وعلاقاتها الاجتماعية فجعلت من الأخيرة سطحية ومصلحية وآنية وظرفية تمجد المادة وتخضع لمؤثراتها على حساب المعايير الأخلاقية والمعنوية.

هذه بعض صور الوهن الاجتماعي الذي أفرزته رياح التغير فبدت ارتجاجاً وضعفاً في الأمن الاجتماعي الذي يصبو الى حفظ الإنسان في مجتمعه من خلال تحقيق حالة الطمأنينة والمودة في النسيج العلائقي وتطمين العيش الآمن على النفس البشرية وما تمتلك من ملكات مادية ومعنوية وهذا لا يتم بقرارات فوقية بل من خلال التنشئة الاجتماعية في الأسرة والمدرسة والجماعات الصداقية المنطوية على احترام الآخر والالتزام بوسائل الضبط الاجتماعي العرفية والرسمية لأن الأمن الاجتماعي من مسؤولية الجميع في احترام حقوق الفرد والمجتمع الذي بدوره يحقق نمو الشخصية السوية للإنسان لكي تكون مندمجة في محيطها وتضحي متحصنة بالمبادئ الأخلاقية الإنسانية والمحافظة على كيانها وحريتها في ذات الوقت.

---

*كلية الدراسات العليا ـ أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية■